



الوقائع العراقية

وه قايعى عبراقي

الجريدة الرسمية لجمهورية العراق

رؤننامهى فهرمى كوّمارى عبراقي

- اعتبار قضية ابادة و تهجير الكرد الفيليين جريمة من جرائم
الإبادة الجماعية بكل المقاييس
- مراسيم جمهورية
- تعليمات التعديل الثاني لتعليمات تسهيل تنفيذ احكام قانون اعادة
المفصولين السياسيين رقم (١) لسنة ٢٠٠٩

العدد ٤١٧١	٢١ محرم ١٤٣٢هـ / ٢٧ كانون الاول ٢٠١٠ م	السنة الثانية والخمسون
ژماره ٤١٧١	٢١ موحرهم ١٤٣٢ ك / ٢٧ كانوونى يهكهم ٢٠١٠ ز	سالى په نجاودووه مين

قرار مجلس الوزراء

رقم (٤٢٦) لسنة ٢٠١٠

بناءً على ما عرضه دولة رئيس الوزراء ، بشكل طارئ خلال جلسة اجتماع مجلس الوزراء ، و استناد الى ما جاء في المادة (١١) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بشأن جرائم الابادة الجماعية .
قرر مجلس الوزراء بجلسته الثامنة والاربعين الاعتيادية ، المنعقدة بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٨ ، الموافقة على اصدار البيان الاتي :-

• اولاً :- يرحب مجلس الوزراء بقرار المحكمة الجنائية العراقية العليا الصادر بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٩ ، والقاضي باعتبار قضية ابادة وتهجير الكرد الفيليين جريمة من جرائم الإبادة الجماعية بكل المقاييس ، معزراً لما اقره مجلس النواب و أكدده مجلس الرئاسة بقراره رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٨ المنشور في جريدة الوقائع العراقية العدد : (٤٠٨٧) و المؤرخ في ٢٢/٩/٢٠٠٨ .

• ثانياً :- يتعهد مجلس الوزراء بإزالة كافة الآثار السيئة التي نتجت عن القرارات الجائرة التي أصدرها النظام البائد بحق أبناء الشعب العراقي من الكرد الفيليين { كإسقاط الجنسية العراقية و مصادرة الاموال المنقولة و غير المنقولة و الحقوق المغتصبة الأخرى } .

علي محسن اسماعيل

الامين العام لمجلس الوزراء وكالة

٢٠١٠/١٢/٩

بيان صادر عن مجلس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد اصدرت المحكمة الجنائية العراقية العليا بتاريخ ٢٩/١١/٢٠١٠ ، حكمها العادل في قضية { اسقاط الجنسية العراقية و الابعاد القسري للكرد الفيليين و مصادرة اموالهم المنقولة وغير المنقولة } ، بحق المدانين من مسؤولي النظام البائد المتورطين بارتكاب افعال بشعة واتخاذ قرارات جائرة بحق ابناء الشعب العراقي من الكرد الفيليين ، وقد اعتبرت المحكمة في حكمها ، ماقام به النظام البائد من افعال واتخاذها من قرارات بحقهم يعتبر ابادا جماعية ، حيث جاء في حيثيات قرار الحكم " بان استهداف هذا المكون من الشعب العراقي (الكرد الفيليين) بسبب قوميتهم و مذهبهم الديني يظهر بوضوح أن بعض المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم الدولية كان لديهم القصد الجنائي الخاص لارتكاب جرائم الابادة الجماعية " ... لقد جاء هذا الحكم معبراً عن حقيقة مؤلمة طالما حاول البعض ، ولاسباب معروفة ، التستر عليها او اخفاءها او التقليل من شأنها ، ولكن التاريخ يابى دائماً في ان يبقى المجرمون الظالمون من دون عقاب و افعالهم الشنيعة من دون انفضاح ... لقد جاء حكم المحكمة الجنائية العراقية العليا باعتبار ما قام به النظام البائد بحق الكرد الفيليين ابادا جماعية ، معزراً لما اقره سابقاً مجلس النواب واكده مجلس الرئاسة بقراره رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٨ " باعتبار ماتعرض له الشعب الكردي في كردستان العراق من مذابح وقتل جماعي هو إبادة جماعية بكل المقاييس .

ان مجلس الوزراء اذ يستذكر ما قام به النظام البائد من افعال شنيعة بحق الكرد الفيليين ، فانه يرى في قرار المحكمة الجنائية العراقية العليا باعتبار تلك الافعال ابادا جماعية ، ماهو الاقرار بواقعة مؤلمة وبشعة طالت مكون من ابناء الشعب العراقي من دون ذنب اقترفوه او جريمة ارتكبوها ، ويتعهد مجلس الوزراء بإزالة كافة الآثار السيئة من اسقاط الجنسية العراقية عنهم و مصادرة أموالهم المنقولة و غير المنقولة و الحقوق المغتصبة الأخرى ، و التي نتجت عن قرار الإبادة الجماعية بحق الكرد الفيليين .

يتمنى مجلس الوزراء للكرد الفيليين الازدهار و الحياة الكريمة الهائلة مع بقية اخوانهم العراقيين تحت خيمة العراق الحر الديمقراطي ، ويدعوا إلى الله عز وجل أن يرحم شهداءهم ويسكنهم فسيح جناته.

مجلس الوزراء

في الثامن من كانون الأول / ٢٠١٠